



المملكة المغربية  
البرلمان  
مجلس المستشارين

تقرير  
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية  
حول

مشروع قانون رقم 19.17 يؤذن بموجبه  
للحكومة بتغيير رسم الاستيراد  
المفروض على القمح اللين ومشتقاته

مقرر اللجنة  
السيد عبد الصمد مريمي

رئيس اللجنة  
السيد رحال المكاوي

الولاية التشريعية 2015-2021  
السنة التشريعية 2016-2017  
دورة ابريل 2017

الأمانة العامة  
مديرية التشريع والمراقبة  
قسم اللجان  
مصلحة لجنة المالية والتخطيط  
والتنمية الاقتصادية

## محتوى التقرير

- ورقة تقنية
- تقديم عام
- مشروع القانون كما أحيل على اللجنة ووافقت عليه
- مذكرة تقديم
- ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

## ورقة تقنية

\* رئيس اللجنة: السيد رحال المكاوي

\* مقرر اللجنة: السيد عبد الصمد مريمي

الطاقم الإداري الذي قام بإعداد التقرير:

- السيد عبد الكريم أمزلي رئيس مصلحة اللجنة
- السيد مصطفى شكيل - السيدة بشرى زجلي
- الأناسة سناء النضضاني - السيد أكرم اشن

\* تاريخ إحالة مشروع قانون رقم 19-17 يؤذن بموجبه للحكومة بتغيير رسم

الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته على اللجنة: 3 ماي 2017

\* تاريخ الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 19-17 : 4 ماي 2017

\* عدد اجتماعات اللجنة : اجتماع واحد

\* عدد ساعات العمل : ساعة واحدة

\* نتيجة التصويت على مشروع قانون رقم 19-17: وافقت اللجنة على مشروع

القانون بالإجماع بدون تعديل.

السيد الرئيس المحترم،  
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،  
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمناسبة دراستها لمشروع قانون رقم 19-17 يؤذن بموجبه للحكومة بتغيير رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته -كما وافق عليه مجلس النواب-.

تدارست اللجنة مشروع القانون المذكور في الاجتماع المنعقد يوم الخميس 4 ماي 2017، برئاسة السيد رحال المكاوي رئيس اللجنة، وبحضور السيد مصطفى الخلفي الوزير المنتدب لدى الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، الذي ألقى عرضا أوضح من خلاله أن أسعار القمح في الأسواق العالمية عرفت انخفاضا مهما منذ سنة 2016، وهو ما مكن بلادنا من التزود من القمح الطري في ظروف ملائمة من الأسواق العالمية باعتماد رسم استيراد نسبته 30% مما انعكس بشكل إيجابي على المخزون الموجود عند الفاعلين الوطنيين، فضلا عن المستوى القياسي للإنتاج الوطني من الحبوب لهذه السنة، والأهداف المسطرة لضمان تسويق الإنتاج الوطني من القمح الطري في أحسن الظروف وضمان مدخول ملائم للفلاحين.

وللإشارة، وبالنظر إلى أن الحكومة دأبت على إتخاذ مراسيم لتغيير الرسوم الجمركية بناء على التأهيل الممنوح بموجب قانون المالية للسنة طبقا لأحكام الفصل 70 من الدستور، وحيث أن مشروع قانون المالية للسنة المالية 2017 لم يتم اعتماده من قبل البرلمان، فإن الحكومة غير مؤهلة حاليا لاتخاذ



هذه المراسيم، وهو ما حدا بها إلى إعتقاد مشروع هذا القانون لمنح الحكومة الإذن باتخاذ مراسيم بتغيير رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته إلى 135% بدل الرسم الحالي 30% وذلك ابتداء من فاتح ماي 2017 إلى غاية نهاية دجنبر 2017.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكلت مناقشة هذا المشروع قانون، فرصة أجمع خلالها السادة المستشارون على أهمية المقترضات المتضمنة فيه، والتي من شأنها حماية المنتج الوطني من القمح اللين ومشتقاته من المنافسة وضمان تسويقه والتزويد العادي للسوق الوطني من هذه المادة في أحسن الظروف والأحوال، وضمان مداخل تؤمن المصاريف التي يتحملها الفلاح، مشجعين أي تدابير تتخذها الحكومة في هذا الإطار.

وفي هذا السياق، اقترح أحد السادة المستشارين رفع هذا الرسم إلى 140% بدل 135%.

كما اعتبر أحد المتدخلين أن المنتج الوطني لهذه السنة محدود ولا يعكس النتائج المرتقبة والتوقعات المعلنة، معبرا عن تخوفه من أن قرار رفع رسوم الاستيراد على القمح اللين ومشتقاته إلى نسبة 135% من شأنه أن يؤدي إلى عدم تأمين السوق الوطني من هذه المادة، متسائلا في السياق ذاته عن الهدف المتوخى من هذه العملية.

هذا، وقد تم التذكير بأن عملية رفع رسم الاستيراد قد شملت بعض المواد في السنة الماضية خاصة القطاني، وفي هذا الإطار تم التساؤل عما إذا كانت

هناك معطيات تهم مواد أخرى مع قرب حلول شهر رمضان، علما أن لجنة المالية ستكون بصدد دراسة مشروع قانون المالية لسنة 2017.

وفي معرض جوابه على مداخلات السادة المستشارين، أكد السيد الوزير أن الإنتاج الوطني من الحبوب لهذه السنة متقدم بشكل كبير مقارنة مع السنة الماضية، وأن هناك عوامل عديدة تتدخل في عملية الإنتاج حسب مناطق المملكة، مذكرا في هذا الصدد بالطابع الاستعجالي للإجراء المعروض على أنظار اللجنة حتى يمنح للحكومة الإذن بإتخاذ التدابير اللازمة لتغيير رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته.

كما أشار أن الإجراء المقترح في هذا المشروع قانون يمكن من مساعدة الفلاح المغربي الذي لا يتوفر على تغطية اجتماعية مما يجعله في وضع حرج وعرضة لمجموعة من المخاطر في ظل المستويات القياسية التي يعرفها المخزون العالمي للقمح اللين ومشتقاته.

هذا، وأفاد أن المرسوم الذي سيصدر بموجب هذا القانون جاهز مسبقا ولا ينتظر إلا إذن المؤسسة التشريعية حتى يتم نشره في الجريدة الرسمية في أقرب الآجال.

وعند عرض مشروع قانون رقم 17-19 يؤذن بموجبه للحكومة بتغيير رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته، على التصويت وافقت عليه اللجنة بالإجماع.

مساعد مقرر اللجنة

عبد الحق حيسان



مشروع القانون كما أحيل  
على اللجنة ووافقت عليه



المملكة المغربية

البرلمان

مجلس النواب

## مشروع قانون رقم 19.17

يؤذن بموجبه للحكومة بتغيير رسم الاستيراد  
المفروض على القمح اللين ومشتقاته

(كما وافق عليه مجلس النواب في 2 ماي 2017)

مصادقة  
كما وافق عليه مجلس النواب

الحبيب المالكي  
رئيس مجلس النواب



مشروع قانون رقم 19.17  
يؤذن بموجبه للحكومة بتغيير رسم الاستيراد  
المفروض على القمح اللين ومشتقاته

مادة فريدة

طبقا لأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 70 من الدستور، يؤذن للحكومة أن تقوم، بمقتضى مراسيم، بتغيير رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته، خلال الفترة الممتدة من تاريخ نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية إلى غاية تاريخ دخول قانون المالية للسنة المالية 2017 حيز التنفيذ.

يجب أن تعرض المراسيم المتخذة طبقا لأحكام الفقرة السابقة على البرلمان للمصادقة عليها داخل أجل لا يتعدى شهرين ابتداء من تاريخ دخول قانون المالية المشار إليه أعلاه حيز التنفيذ.

# مذكرة تقديم



ROYAUME DU MAROC

### مذكرة تقديم

مشروع قانون رقم 19.17 يؤذن بموجبه للحكومة بتغيير رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته

سجلت أسعار القمح الطري في الأسواق العالمية انخفاضا مهما منذ سنة 2016، نظرا بالأساس الى تواجد حصيلة عالمية ملائمة مع مستويات هامة من الإنتاج والمخزون عند أهم المنتجين العالميين.

ونظرا لمستوى رسم الاستيراد المطبق على القمح الطري الجاري به العمل حاليا (30%)، فإن ثمن القمح الطري عند الاستيراد، خروج من الميناء المغربي، يناهز 250 درهم للقنطار.

كما أن مستويات هذه الأسعار الدولية مكنت المغرب من التزود من القمح الطري في ظروف ملائمة من الأسواق العالمية كما توضح ذلك مستويات المخزون الموجود عند الفاعلين والذي يقارب، في منتصف شهر أبريل 2017، 14.7 مليون قنطار، أي حوالي 3.5 شهر من حاجيات الطحن لدى المطاحن الصناعية.

ولكن، أخذا بعين الاعتبار:

- المستوى القياسي للإنتاج الوطني من الحبوب لهذه السنة؛
- الأسعار الحالية في الأسواق العالمية وتوقعات هذه الأسواق؛
- المستوى الحالي لأسعار استيراد القمح الطري؛

• الأهداف المسطرة لضمان تسويق الإنتاج الوطني من القمح الطري في أحسن الظروف وضمان مدخول ملائم للفلاحين؛

فإنه من الضروري مراجعة الرسوم الجمركية المطبقة حالياً.

تجدر الإشارة إلى أن الحكومة دأبت على اتخاذ مراسيم لتغيير الرسوم الجمركية بناء على التأهيل الممنوح بموجب قانون المالية للسنة طبقاً لأحكام الفصل 70 من الدستور. وحيث إن مشروع قانون المالية رقم 73.16 للسنة المالية 2017 لم يتم اعتماده من قبل البرلمان، فإن الحكومة حالياً غير مؤهلة لاتخاذ هذه المراسيم.

لذا، تم اتخاذ مشروع هذا القانون لمنح الحكومة الإذن باتخاذ مراسيم بتغيير رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته.

ولهذا، يقترح رفع الرسوم الجمركية المطبقة على القمح الطري الى 135% (عوض الرسم الحالي 30%)، وذلك ابتداء من فاتح ماي 2017 الى غاية نهاية دجنبر 2017. هذا الرسم سيحد بصفة هامة الكميات المستوردة، وذلك بجعل الثمن المرجعي عند الاستيراد (خروج من الميناء) يتجاوز 350 درهم للقطار (عوض 250 درهم للقطار حالياً). مما سيضمن بصفة كافية تسويق الإنتاج الوطني والتزويد العادي للسوق الوطني من القمح الطري.

وزير المالية والصيد البحري  
والتنمية القروية والمياه والغابات

محمد بن عبد الوهاب



ورقة إثبات حضور  
السادة المستشارين



## ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 4 ماي 2017 على الساعة الثالثة بعد الزوال  
موضوع الاجتماع: تقديم ومناقشة مشروع قانون رقم 19.17 يؤذن بموجبه للحكومة بتغيير رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته

الولاية التشريعية : 2015-2021  
السنة التشريعية : 2016-2017  
دورة : أبريل 2017  
اجتماع رقم : .....  
الساعة : من 16:00 إلى 15:00

عدد الحاضرين في اللجنة : 7  
عدد الحاضرين أعضاء اللجنة : 4  
عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة : 3  
عدد المعتذرين : 6  
المدة الزمنية : ساعة واحدة

### السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد رحال المكاوي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
ال خليفة الأول	السيد عادل بركات	فريق الأصالة والمعاصرة	المندوب
ال خليفة الثاني	السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	اعتذار
ال خليفة الثالث	السيد محمد البكوري	فريق التجمع الوطني للأحرار	
ال خليفة الرابع	السيد عبد الكريم مهدي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	اعتذار
ال خليفة الخامس	السيد عبد الحميد فاتحي	الفريق الاشتراكي	
ال خليفة السادس	السيد جمال بن ربيعة	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الأمين	السيد محمد حيتوم	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
مساعد الأمين	السيد عدال محمد	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
المقرر	السيد عبد الصمد مريمي	فريق العدالة والتنمية	
مساعد المقرر	السيد عبد الحق حيسان	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	



## ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 4 ماي 2017 على الساعة الثالثة بعد الزوال  
موضوع الاجتماع: تقديم ومناقشة مشروع قانون رقم 19.17 يؤذن بموجبه للحكومة بتغيير رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته

### السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد فؤاد قديري	" " " "	
السيد عبد العزيز بنغروز	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد عبد الرحيم الكميلى	" " " "	
السيد لحو المربوح	" " " "	القادري
السيد محمد الحمامي	" " " "	
السيد علي العسري	فريق العدالة والتنمية	
السيد سعيد السعدوني	" " " "	
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد احمد شد	الفريق الحركي	القادري
السيد يوسف محيي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
السيد عز الدين زكري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	



